الأربعاء ٣ ذو الحجة ١٤٤٧ هـ - 20 مايو 2026 م

أخبار النافذة

طروحات حكومية بالبورصة قبل نهاية 2026.. خصخصة جديدة تحت ضغط الديون وشح الدولار إنفوجراف|| ماذا تريد أمريكا من 10 المفاوضات مع إيران؟إنفوجراف|| ماذا تريد إيران من المفاوضات مع أمريكا؟ إعلام إيطاليا يحتفي بمصري ونجله بعد تدخلهما لإيقاف منفذ هجوم مودينا أهالي الحيل في أسوان بين التقنين والتهديد.. حكومة تحوّل الاستقرار إلى فاتورة إحباط حماس تتهم الاحتلال بخرق اتفاق وقف إطلاق النار واستمرار استهداف المدنيين إعلام إيراني يتهم إسرائيل بالوقوف وراء استهداف محطة براكة النووية الإماراتية واهم من يظن أن أمريكا ستترك المنطقة بعد الحرب.. وإليك السبب

Submit

Submit

- الرئيسة
- الأخبار
  - اخبار مصر
  - اخبار عالمية
  - اخبار عربية
  - اخبار فلسطين
  - اخبار المحافظات
  - منوعات
  - اقتصاد
- المقالات
- تقارير
- الرياضة
- تراث
- حقوق وحريات
- التكنولوجيا
- المزيد
  - دعوة
  - التنمية البشرية
  - الأسرة
  - ميديا

10 طروحات حكومية بالبورصة قبل نهاية 2026.. خصخصة جديدة تحت ضغط الديون وشح الدولار

الأربعاء 20 مايو 2026 03:30 م

كشفت الحكومة المصرية، في مايو 2026، عن استهداف تنفيذ 10 طروحات لشركات حكومية قبل نهاية العام، بينها بنك القاهرة وشركتان تابعتان للقوات المسلحة، وفق تصريحات حسين عيسى نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية خلال مؤتمر الغرفة الأمريكية بالقاهرة، لتعود سياسة بيع الأصول إلى واجهة الأزمة الاقتصادية.

وتضع هذه الخطة المصريين أمام سؤال مباشر حول حدود التخارج الحكومي وجدوى بيع أصول رابحة في وقت تتراكم فيه الديون وتتراجع القدرة الشرائية، فالحكومة تقدم الطروحات باعتبارها توسعة لدور القطاع الخاص، بينما يراها منتقدون تصفية تدريجية لأصول عامة تحت ضغط التمويل وسداد الالتزامات.

بيع الأصول لا يصنع إصلاحا اقتصاديا

بعد ذلك، لا تبدو الطروحات الجديدة مجرد إجراء داخل البورصة، لأن إدخال بنك القاهرة وشركات تابعة للقوات المسلحة إلى البرنامج يوسع نطاق البيع من شركات عادية إلى أصول ذات وزن مالي واستراتيجي، وهو ما يفرض سؤالا عن التقييم والملكية والرقابة على العائد.

لذلك، تخدم قراءة الدكتور مدحت نافع هذا المحور بوضوح، لأنه حذر في أكثر من طرح من التعامل مع الأصول العامة كحل سريع للأزمة، واعتبر أن الخطر لا يكمن في دخول مستثمرين جدد فقط، بل في البيع بتقييمات ضعيفة أو لغايات مالية قصيرة.

وفي الاتجاه نفسه، يدعم الدكتور مراد علي زاوية غياب الإصلاح الحقيقي، لأنه يربط ضعف القطاع الخاص بتوسع جهات الدولة والجيش في الاقتصاد، ويرى أن نقل بعض الشركات إلى البورصة لا يكفي إذا بقيت قواعد المنافسة غير عادلة وبقيت الدولة لاعبا وحكما في السوق.

كما أن إعلان الحكومة طرح شركتين تابعتين للقوات المسلحة لا يعني وحده خروجا حقيقيا من النشاط الاقتصادي، لأن الطرح قد يظل جزئيا، وقد يبقي السيطرة الفعلية بيد المالك الأصلي، بينما يحصل السوق على نسبة محدودة لا تغير بنية المنافسة ولا تكشف الحسابات كاملة.

شركات الجيش في البورصة ورسالة مضطربة للسوق

ثم جاء اجتماع مصطفى مدبولي لمتابعة ملف الطروحات ليؤكد الالتزام بطرح شركات وطنية وسايلو وشيل أوت، إلى جانب الشركة الوطنية لإنشاء وتنمية وإدارة الطرق، وهي شركات ترتبط بقطاعات الوقود والغذاء والخدمات والطرق، ولا تمثل كيانات هامشية يمكن تمريرها بلا نقاش عام.

وبذلك، تنتقل الحكومة من خطاب تمكين القطاع الخاص إلى خطوة أشد حساسية، لأنها تضع شركات الجيش داخل سوق المال بعد سنوات

من الجدل حول امتيازاتها وموقعها في المنافسة، بينما لا يعرف المواطن ولا المستثمر حجم الإعفاءات السابقة ولا طريقة تسعير الاصول.

ومن هنا، تـدعم الـدكتورة سالي صـلاح هـذا المحور عبر انتقادها سـياسات الاعتماد على الاقتراض وبيع الأصول لسـداد خدمـة الـديون، لأن المشكلة في نظرها لا تتعلق بعدد الشركات المطروحة، بل بنموذج مالي يبيع موارد اليوم لتغطية عجز صنعته اختيارات اقتصادية خاطئة.

كـذلك، يخـدم وائـل النحـاس هـذا العنوان الفرعي لأنه ربط سابقا بين برنامـج الطروحات وضـمان قـدرة الدولـة على سـداد التزاماتها أمام الدائنين، ورأى أن بيع الأصول قد ينتهي بانتهاء ضغط التمويل من دون بناء إنتاج جديد أو معالجة أسباب أزمة الدولار.

وعلى هذا الأساس، تصـبح البورصة هنا أداة لتسويق الأزمة لا لحلها، فالقيد المؤقت للشـركات وتنشـيط التداولات قد يعطيان السوق حركة قصيرة، لكنه لا يضمنان زيادة الإنتاج أو التصدير أو التشغيل، وهي المؤشرات التي يحتاجها الاقتصاد الحقيقي لا مؤشرات الشاشة وحدها.

القطاع الخاص بين الشعار وواقع السيطرة

في المقابـل، تكرر الحكومـة أن برنامـج الطروحات يسـتهدف زيادة مشاركـة القطاع الخاص وتعظيم العائـد من أصول الدولـة وخلق فرص العمل وتحسـين بيئـة الاسـتثمار، لكن التجربـة المصـرية خلال السـنوات الماضـية أظهرت أن الشـعار وحـده لا يكفي، لأن المسـتثمر يحتاج منافسة عادلة وقواعد مستقرة وشفافية كاملة.

لـذلك، تخدم الدكتورة عالية المهدي هذا المحور، لأنها تؤكد أن نجاح الطروحات لا يقاس بحجم الأموال المحصـلة فقط، بل بمدى انعكاسـها على الاقتصـاد الحقيقي وفرص العمـل والإنتـاج، كمـا انتقـدت الاعتمـاد على الاسـتدانة وبيع الأصول باعتبارهما طريقا غير كاف للخروج من الأزمة.

وفي السـياق ذاته، يضـيف الـدكتور محمـد فؤاد زاوية أكثر ارتباطا بالسوق، لأنه يرى أن الطروحات لا تنجح إلا إذا كانت البضاعة جيدة وكان المسـتثمر قـادرا على الثقـة في التقييم والحوكمـة، وهي شـروط لا تصـنعها البيانـات الحكوميـة وحـدها بـل تصـنعها الإفصاحـات والرقـابة المستقلة.

كما أن طرح بنك القاهرة يفتـح سؤالا خاصا حول القطاع المصـرفي، لأن البنوك العامـة ليست مجرد أصول مالية، بل أدوات ائتمان وتمويل ودعم للقطاعات الإنتاجية، وأي تخارج جزئي أو كامل منها يجب أن يشرح أثره على التمويل المحلي وسعر الخدمات المصرفية.

وبناء على ذلك، لا يكفي أن تقول الحكومـة إن 2026 سيشهد 10 طروحات، لأن الرقم لا يجيب عن الأسـئلة الأساسية، وهي من سيشتري، وبأي تقييم، وأين ستذهب الحصيلة، وهل ستخفض الدين فعليا، أم ستذوب في فجوة تمويلية جديدة قبل نهاية العام.

وفي النهايـة، تكشف الطروحات الحكومية الجديدة أن الدولة لا تزال تعالج الأزمة ببيع ما تملك، لا بتغيير طريقة الإدارة التي صـنعت الأزمة، فطرح بنك القاهرة وشـركات الجيش قد يوفر سيولة مؤقتة، لكنه لن يصنع اقتصادا قويا إذا بقيت الديون تتقدم على الإنتاج، وبقي المواطن آخر من يعرف أين تذهب حصيلة البيع.

اخبار المحافظات

بالصور: إصابة 18 طالبة في حادث أتوبيس بطريق الصعيد الحر بالمنيا
الخميس 9 أبريل 2026 11:20 م

اخبار المحافظات

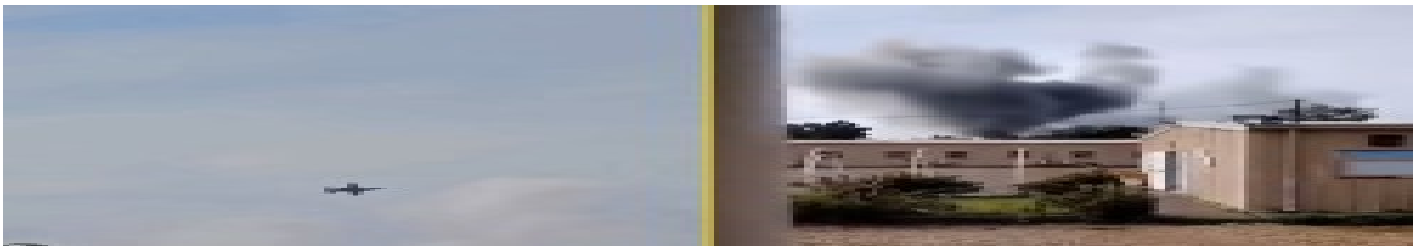

الدفاع العراقية: استشهاد 7 من مقاتلينا وإصابة 13 بالأنبار بغارات أمريكية
الأربعاء 25 مارس 2026 04:00 م

مقالات متعلقة

احتياطي تاريخي عند 52.6 مليار دولار.. أم "ماكياج" نقدي لاقتصاد مأزوم تحت حكم السيسي؟

البنك المركزي يطرح 75 مليار أذون خزانة جديدة... تمويل موازنة أم رهن حاضر المصريين ومستقبلهم في عهد السيسي؟

دولار يضغط والجنيه يتآكل: قفزات جديدة تكشف عمق أزمة النقد الأجنبي في مصر

بدر عبد العاطي يتحدث عن 600 مليار دولار للبنية التحتية.. ماذا تقول الأرقام الدولية؟

-
-
-

إشترك ادخل بريدك الإلكتروني

جميع الحقوق محفوظة لموقع نافذة مصر 2026 ©